

Distr.: General
24 July 2017
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٠١٠ المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ليبيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس: "يشيد مجلس الأمن بالتقدم المحرز عموماً نحو إحلال السلام والأمن والاستقرار في ليبيا مجدداً وبالتزام ليبيا بحكومةً وشعباً بالسلام وإرساء عمليات ومؤسّسات ديمقراطية، كما يشيد بالمساهمات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيا منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣ ويرحب بخطة بناء السلام في ليبيا المعنونة 'الحفاظ على السلام وضمن تحقيق التنمية' (S/2017/282) التي قدمها الأمين العام إلى المجلس عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) بعد صوغها في ظل تشاور وثيق بين الأمم المتحدة وحكومة ليبيا والشركاء.

"ويحيط مجلس الأمن علماً بخطة بناء السلام والإجراءات التي يتعين اتخاذها في المرحلة الأولى من الخطة التي تمتد من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨ دعماً لالتزام حكومة ليبيا بأن تطوّر، قبل مغادرة بعثة الأمم المتحدة للبلد، القدرات الوطنية المستدامة ذات الأهمية الحيوية للحفاظ على السلام، ويشجع في هذا الصدد جميع الجهات صاحبة المصلحة على أن تعزز جهودها الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المنوطة بها وأن تقدم دعمها لضمان التنفيذ الناجح، ويشدّد على ضرورة تكييف الجهود التي تبذلها السلطات الليبية من أجل معالجة الأسباب الجذرية المؤدية للنزاع وتنشيط عمليات المصالحة وتعزيز إصلاح الأراضي والنهوض بالإصلاحات الدستورية والمؤسسية، ولا سيما في قطاعي العدالة والأمن، وتشجيع المشاركة النشطة للمرأة في بناء السلام وبسط سلطة الدولة ونشر خدماتها الاجتماعية في جميع أنحاء البلد وبناء جسور الثقة بين المواطنين الليبيين والمؤسّسات الحكومية.

"ويشجع مجلس الأمن حكومة ليبيا على أن تسرّع وتيرة جهودها المتعلقة بالمساءلة والشفافية من أجل تعزيز ثقة الجمهور قبل عقد الانتخابات ونقل السلطة، ويؤكد ضرورة أن تفي الحكومة بالتزامها بدعم إقرار مشروع القانون المتعلق بالحقوق في الأراضي ومشروع القانون المتعلق بالحكم المحلي وهو ما سيؤثر بشكل إيجابي في حياة المواطنين الليبيين وسبل كسب الرزق التي يعتمدونها ويساهم في التغلب على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والهيكليّة التي كانت السبب الجذري في نشوب النزاع، ويشدّد المجلس على أهمية اتخاذ الهيئة التشريعية إجراءاتها في الوقت المناسب بما يكفل إقرار مشروع القانونين المذكورين.

"ويلاحظ مجلس الأمن أهمية توافر المصداقية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع عقدها في ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ويهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تتسم



بالمصادقية والشفافية في شهر تشرين الأول/أكتوبر بسبل من بينها كفالة المشاركة الكاملة للمرأة، وأن تضمن تسوية أي نزاع ينشأ بالطرق السلمية عن طريق الآليات القائمة بذلك وفقاً للقانون. ويرحب مجلس الأمن بتوقيع ٢٠ حزباً سياسياً من الأحزاب الاثني والعشرين التي كانت مسجلة آنذاك على 'إعلان نهر فارمينغتون' في ٤ حزيران/يونيه أثناء انعقاد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو الإعلان الذي التزمت فيه تلك الأحزاب ببند العنف خلال الانتخابات المزمع عقدها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ونقل السلطة بشكل سلمي إلى حكومة جديدة، ويشجع المجلس الحكومة على كفالة تخصيص الموارد الكافية للجنة الانتخابات الوطنية وتوزيعها بسرعة، ويكرر دعوته الشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم للسلطات الليبرية في ضمان مصداقية تلك الانتخابات، بما في ذلك من خلال نشر مراقبي الانتخابات الدوليين. ويثني مجلس الأمن على الشركاء الدوليين لتقديمهم الدعم المتواصل استعداداً لعقد الانتخابات ويشجعهم على الاستمرار في توفير المساعدة.

”ويشيد مجلس الأمن بإتمام نقل المسؤولية الأمنية بنجاح إلى الدوائر الأمنية الليبرية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويشجع الجهود الجارية التي تبذلها حكومة ليبريا من أجل وضع خطة أمنية لفترة الانتخابات تهدف إلى تأمين الاستجابة الفعالة والملائمة لأي حوادث تخل بالنظام العام، ويدعو الحكومة إلى توفير الموارد الكافية لتنفيذ الخطة المذكورة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه المستمر لأن النساء والفتيات في ليبريا ما زلن يواجهن معدلات مرتفعة من العنف الجنسي والجنساني ويكرر دعوته حكومة ليبريا أن تعالج الحاجة الماسة والضرورة الملحة لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب ومساءلة جميع الجناة المسؤولين عن هذه الجرائم وأن تعزز التزامها في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة عملها الوطنية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني وتحسين سبل لجوء النساء والفتيات إلى القضاء.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة ألا ينقطع الاهتمام الدولي بليبريا والعمل الدولي بها، ويحث حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري على مواصلة التنسيق عن كثب لتنظيم عملية نقل المسؤوليات، مع مراعاة الخفض التدريجي للبعثة وإغلاقها المرتقب عند انتهاء الفترة الأخيرة من ولايتها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ على النحو المحدد في القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦). ويشجع مجلس الأمن استمرار مشاركة المجتمع الدولي والجهات المانحة، بما في ذلك دعماً للالتزامات المقطوعة في خطة بناء السلام في ليبريا، بغية معالجة ما يَبْنِيه المسح الذي أجراه فريق الأمم المتحدة القطري من قصور في القدرات اللازمة لضمان استمرارية برامج بناء السلام ذات الصلة وكفالة تقديم المساعدة إلى ليبريا في جهودها المتواصلة لتحقيق السلام المستدام. ويشدد مجلس الأمن على أهمية الدور التنظيمي للجنة بناء السلام.

”يرحب مجلس الأمن بالدعم المقدم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ومنهم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، ويشجعهم على مواصلة الاضطلاع بدور هام في دعم بناء السلام والحفاظ عليه في ليبريا“.